مقومات الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات
الأزمة المالية العالمية لـ 2008 والأزمة البترولية لـ 2015

أ. بورزق إبراهيم فوزي
جامعة الجزائر 03

المقدمة

تركت الأزمة البترولية الحالية آثارها على الاقتصاد الوطني نظرا لتطورها من أزمة بترولية إلى أزمة اقتصادية ومن بعد أزمة مالية من أهم مخلفاتها انهيار الدينار الجزائري بصورة غير مسبوقة منذ استقلال البلاد ، إضافة إلى آثار اقتصادية سلبية وخيمة على المواطنين، تجلت في ارتفاع تدريجي في أسعار العديد من المواد، ما أصبح يشكل كابوسا يخيم على يوميات الجزائريين في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة، جراء استمرار تهاوي أسعار النفط وهو ما شكل صدمة في الجزائر من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الأضرار.

في هذا السياق نتساءل عن مختلف تداعيات الأزمة المالية العالمية والأزمتين البتروليتين على الاقتصاد الجزائري؟ و لمعالجة الإشكالية السابقة سوف نتطرق إلى العناصر التالية:

- ✓ خصائص وتصنيفات الأزمات المالية.
- ✓ المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الـــ 15 سنة قبل الأزمة البترولية.
- ✓ آثار الأزمة المالية العالمية لـــ 2008 على الاقتصاد الجزائري وأسباب تأثره بها.
- ✓ وضعية اقتصاد الجزائر في الأزمتين البتروليتين لـــ 1986 و 2015.
- ✓ مواجهة الاقتصاد الجزائري للأزمة البترولية لـــ 2015.
- ✓ الإجراءات المتخذة والواجب اتخاذها لمواجهة آثار الأزمة البترولية.

أولا : مفاهيم عامة حول الأزمات المالية

1- تعريف الأزمة المالية

تعددت تعاريف الأزمة المالية والمصرفية حيث:

يعرفها (kunt) بأنها الفترة التي تكون فيها معظم البنوك في حالة عدم سيولة أو إعسار(01) .

أما فردريك ميشكان (mishkan Fredirik) فيقول أن الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في أسواق المال، والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة، لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى أولائك الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية (02).

ويكاد يتفق على أنها الاختلال العميق والاضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، ويمتد أثر ذلك كله إلى القطاعات الأخرى.

2- خصائص الأزمة المالية:

تتميز الأزمات المالية بجملة من الخصائص من أهمها:

- متداخلة ومتشابكة ومعقدة: سواء تعلق الأمر بعناصرها وأسبابها، أو بالمصالح المؤيدة والمعارضة لها.
- المفاجئة والاستحواذ على صدارة الأحداث (03).

- مصدر الأزمة التي تمثل نقطة تحول أساسية في النسيج الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، نتيجة الخسائر التي تنجم عنها.
- درجة عالية من التوتر والصدمة: حيث تسبب اضطرابات نفسية للأشخاص.
- أنماط تنظيمية غير مألوفة.
- درجة عالية من التنسيق والاتصال بين الأطراف ذات العلاقة.

3- تصنيفات الأزمات المالية:

تصنف عادة الأزمة المالية حسب المعايير التالية:

- حسب نوع ومضمون الأزمة (اقتصادية، سياسية ، اجتماعية، بيئية، ثقافية، أمنية...إلخ)
- حسب النطاق الجغرافي للأزمة: (محلية، إقليمية، جهوية، دولية)
- حسب حجم الأزمة: مثلا بسيطة، حادة.
- حسب العمر الزمني للأزمة: أزمة انفجارية سريعة، أزمة بطيئة طويلة.
- حسب طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة: يستند إلى نوعية ومضمون التهديد، معلوماتي، حصار اقتصادي، غزو عسكري.(04)

وفقا للمعايير السابقة الذكر، يمكن حصر تصنيفاتها فيما يلي:

أ- أزمة النقد الأجنبي: تحدث في النقد الأجنبي أو العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، مرغمة البنك المركزي على الدفاع عنها ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

ب- الأزمة المصرفية: تكون عند حدوث اندفاع على سحب الودائع من إحدى البنوك أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك.(05)

جـــ- أزمة الديون: تحدث بتوقف المقترض عن السداد، أو شك المقرضين في إمكانية حدوث توقف عن السداد، ومن ثم توقفهم عن تقديم قروض جديدة، ومحاولة تصفية القروض القائمة.

د- أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات): تحدث نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة" (BUBBLE)، التي تتكون عند ارتفاع سعر الأصول بشكل غير مبرر يتجاوز قيمتها العادلة(06)،

ثانيا : الاقتصاد الجزائري قبل و أثناء الأزمة المالية لـــ 2008

1- ما أنفقته الجزائر خلال 15 سنة ما بين 1999 و 2013

في ظل تطور غير مسبوق لأسعار البترول تضاعفت عائدات الجزائر لأكثر من 6,2 مرة أي بنسبة +526 % في مدة لا تتجاوز15 سنة، فانتقلت المداخيل المالية من 950,5 مليار دينار سنة 1999 إلى5957,5 مليار دينار عام 2013(حسب الإحصائيات الرسمية).

النفقات بدورها لا تختلف عن الإيرادات، بل ارتفعت بشكل أكبر وأسرع من الإيرادات، وبنسبة تقدر بـــ 569% أو بـــ 6,7 مرات في نفس الفترة، فانتقلت من 911 مليار دينار إلى 6092,1 مليار دينار، ما نتج عنه عجز في الميزانية منذ 2009، مما أدى سنة 2003 إلى تقليص موارد صندوق ضبط الإيرادات Fonds de Régulation des Recettes

FRR ، نتيجة فوائض الجباية البترولية الحقيقية الناتجة عن الفرق بين السعر الحقيقي للبرميل في السوق والسعر المرجعي المعتمد في حساب ميزانية الدولة أي 37 دولار للبرميل.

أ- عوائد المحروقات و العوائد الأخرى: موارد الدولة تهيمن عليها مداخيل المحروقات والمقدرة بـــ 3678,1 مليار دينار سنة 2013، أي 61,7% من مجموع الموارد، وهي لا تختلف عن تلك المحققة سنة 1999 والمقدرة بـــ 61,9%، مما يدل على بقاء التبعية لقطاع المحروقات، بل ارتفاعها بين سنتي 2005 و2008، أين نلاحظ تميزها بفترات ذروة للتبعية واعتماد الميزانية على مداخيل المحروقات بنسبة تراوحت ما بين 75,8% و 78,8%، أما باقي الموارد أي ما يعادل 2279,4 مليار دينار المتكونة من المداخيل الضريبية العادية خارج قطاع المحروقات، فهي تتكون أساسا من الضريبة على الدخل وعلى الأرباح بما يعادل 823,1 مليار دينار، منها 494,4 مليار دينار ضرائب على الدخل و328,7 مليار دينار ضرائب على أرباح الشركات.

أما المصدر الثاني للمداخيل الضريبية يتكون من الرسم على الأملاك والخدمات بقيمة 741,6 مليار دينار، خاصة الرسم على القيمة المضافة TVA، هذه الأخيرة مقسمة إلى قسمين:

- القسم الأول رسوم على الواردات بقيمة 442,4 مليار دينار.
- القسم الثاني رسوم على النشاط الداخلي 275,7 مليار دينار.

كما لا ننسى الحقوق الجمركية كمصدر دخل للدولة بقيمة 402 مليار دينار، إلا أنها آيلة للتقلص بالتدرج نظرا لانضمام الجزائر أو سعيها للانضمام للعديد من الاتفاقيات ومناطق التبادل الحر، مثل المنظمة العالمية للتجارة والمنطقة العربية للتبادل الحر، والاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، لذا على الجزائر البحث عن مصادر دخل ضريبي قارة دون تغريم المواطن.

ب- بعض الأفكار لمصادر جديدة للدخل: هنالك بعض الفجوات التي يمكن للدولة أن تحقق من خلالها بعض المداخيل دون المساس بالتوازنات الاجتماعية، كما أن تحليل الجداول يمكن من استخراج بعض المصادر التي تمكن من زيادة المداخيل الضريبية خارج الارتفاع الكلاسيكي المساير للنمو.

فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، فانه بإمكان الدولة تطبيق قيم متغيرة حسب مصادر السلع، كتطبيق قيم مرتفعة على السلع المستوردة، وقيم منخفضة على السلع المحلية، وهذا الإجراء سيكون له أثر مزدوج من حيث تخفيض فاتورة الواردات التي تستهلك حوالي 60 مليار دولار، إضافة إلى تشجيع الصناعة المحلية بتوجيه المستهلك إلى استهلاك المنتجات الوطنية.

ت- أعباء الأجور والتبغ: قامت الدولة برفع أجور موظفي العديد من قطاعات الوظيف العمومي، ورغم ارتفاع قيم الزيادات المطبقة على أجور الموظفين، إلا أن هذه العملية تمت دون حدوث ارتفاع في الإنتاجية. وبالرغم من ضعف المستوى المعيشي في الجزائر وخاصة العاصمة بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود، إلا أنه من الممكن الرفع من الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل المرتفع، مع مراعاة التخفيض أو الإبقاء على نفس نسب الاقتطاعات المفروضة على الشرائح الضعيفة الدخل، وإجراء كهذا يمكن أن يجيب على هدف تحقيق العدالة الاجتماعية مع ضمان تحصيل الدولة مداخيل ضريبية إضافية.

إضافة إلى ذلك، فالرسم على مبيعات التبغ ضعيف حيث لا يتجاوز 41,7 مليار دينار سنة 2013، مقابل 20,8 مليار دينار سنة 1999، لكن رغم انخفاض المداخيل الناتجة عن مبيعات هذه المادة بسبب ارتفاع أسعار التبغ فهذا سيسمح

بتحصيل مداخيل ضريبية إضافية هامة من جهة، وبتمويل القطاع الصحي والحملات التوعوية والوقائية من أضرار التدخين من جهة أخرى.

وأخيرا نذكر الرسوم المفروضة على بعض المنتجات البترولية التي كانت ضعيفة سنة 1999، وسجلت انخفاضا منذ هذا التاريخ إلى غاية اختفائها وزوالها نهائيا سنة 2007، وهذا ميدان يمكن للدولة مراجعة سياستها الضريبية حوله، من خلال فتح نقاش حول سياسة دعم الدولة للوقود بالإضافة إلى مختلف المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.(07)

2- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

تؤثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري في عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي :

أ- على مستوى الميزان التجاري: سنة 2008 سجلت التجارة الخارجية فائض في الميزان التجاري قدره 39 مليار دولار، حيث وصلت قيمة الصادرات 78 مليار دولار بينما وصلت قيمة الواردات 39 مليار دولار. وتشكل المحروقات 97,85 % من إجمالي الصادرات(8)، لذلك يتأثر الميزان التجاري بأسعار البترول، وبعد انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008 و انخفاض أسعار البترول في حدود 40-50 دولار للبرميل، مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46-40 % حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 بـــ 20,7 مليار دولار مقابل 38,6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008، في المقابل تستمر الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19,7 مليار دولار مقابل 18,9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي بمعدل 4,04 %، مما ترتب عنه تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما كان 19,75 مليار دولار في نفس الفترة سنة 2008، وهذا ما يؤكد أن الجزائر تتجه نحو تحقيق عجز في الميزان التجاري في حالة عدم حدوث ارتفاع معتبر لأسعار البترول، كما نشير أن الميزان التجاري الجزائري لم يسجل عجزا منذ سنوات عديدة نتيجة استقرار أسعار البترول في مستويات عالية بلغت 90 دولار للبرميل سنة 2008.

ب- على مستوى انخفاض معدل النمو الاقتصادي: حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية، فإن معدل النمو في الجزائر لسنة 2009 يقدر بـــ 2,2% (9) وهو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة في هذا المجال، فمشاريع التنمية الوطنية تواجه عدة صعوبات نتيجة انخفاض أسعار البترول، وبالتالي انخفاض مداخيل الدولة، وفي هذا السياق أكد وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنه بموجب قرار الحكومة سيتم إلغاء أو تأجيل عدة مشاريع كانت مبرمجة في مخطط الحكومة، إضافة إلى أن الخزينة العمومية ستتحمل خسائر معتبرة نتيجة تأخر المشاريع عن آجالها المحددة لها. كما سيؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى إفلاس العديد من المؤسسات عبر العالم مما سيقلص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

جـــ - على مستوى ارتفاع معدل التضخم: إن ارتفاع فاتورة الواردات إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك : ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـــ 8.6 % و ارتفاع أسعار المواد الزراعية بـــ 4.1 %، إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الصناعية بـــ 13.5%.

وفي ظل تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار، وانخفاض مداخيل الصادرات، يؤدي عجز الميزانية العمومية عن دفع فاتورة الواردات إلى استنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات، وانخفاض في احتياطي الصرف، مما ينعكس سلبا على التوازنات المالية الكلية وعلى السياسة المالية المنتهجة.

إضافة إلى ما سبق فانخفاض أسعار الفائدة وتدهور الدولار أديا إلى انخفاض قيمة سندات الخزينة الأمريكية بمعدل 30%، مما أثر على التوظيفات الجزائرية في الخزينة الأمريكية التي انخفضت من 44 مليار دولار إلى 34 مليار دولار، أي تكبد خسارة تقدر بـــ10 مليار دولار.(10)

3- أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية

ثبت تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، ويعود هذا التأثر للأسباب التالية:

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، و إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته.

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و الذي يشكل نسبة 98% من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش.

- عدم الانخراط في تكتلات اقتصادية لمواجهة تداعيات الأزمة(11).

وهي أهم أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، و ذلك راجع إلى ما يلي:

- عدم وجود سوق مالي حقيقي، وعدم اندماج البورصة الجزائرية في الأسواق المالية العالمية.

- محدودية التعاملات المصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.

- انفتاح جزئي للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي.

- التسديد المسبق للمديونية الخارجية.

- مواصلة بنك الجزائر في السداسي الأول لسنة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف وعودة التضخم على المستوى العالمي(12).

- الوضعية المالية المريحة للجزائر في 2008، بحيث بلغ احتياطي الصرف 140 مليار دولار، وفائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية بلغ 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار، مما يسمح بتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين.

ثالثا- الأزمات البترولية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري:

1- أزمتا 1986 و 2015 ظرف مختلف ووضع واحد :

بدأت ملامح أزمة سنة 1986 بتقلبات سعر صرف الدولار وتراجع الإيرادات الصادرات بنسبة 40 في المائة، وبقيمة 4,7 مليار دولار ما بين 1986 و1985، حينها بدأت حكومة عبد الحميد الإبراهيمي تدق ناقوس الخطر، وكان أمام الحكومة خيارات، منها تخفيض الواردات، حيث تكشف أرقام الجمارك أن واردات الجزائر سنة 1985 كانت تقدر بـــ 9,840 مليار دولار مقابل صادرات بـــ 10,445 مليار دولار، وفائض في الميزان التجاري يقدر بـــ 305 مليون دولار، بينما بلغت الواردات عام 1986 ما قيمته 9,213 مليار دولار مقابل صادرات بـــ 7,820 مليار دولار وعجز في ميزان التجارة بـــ 1,393 مليار دولار. لذا، باشرت الحكومة سياسات تقشفية وترشيدا للنفقات وضبطا للواردات، سمحت برفع الميزان التجاري في 1987 إلى 1,177 مليار دولار، لكن تكلفة سياسات التقشف على

المستوى الاجتماعي كانت مكلفة ولها تداعيات سلبية، مع بروز الندرة واللجوء المتسارع إلى الاقتراض بعد أن كان للجزائر احتياطي صرف في 1986 يفوق مليار دولار، تضاعفت المديونية الخارجية بسرعة، مع تردد البنوك في تقديم قروض على المديين المتوسط والبعيد، إذ كانت الجزائر تقترض بشروط صعبة لتسدد على المدى القصير، مما أدى لارتفاع معدلات خدمات الديون نهاية الثمانينات لأكثر من 6 مليار دولار، وارتفاع الديون في 1987 إلى25 مليار دولار، لتفوق بسرعة سقف30 مليار دولار.

أ- شبح الاستدانة: كانت حكومات الإبراهيمي ثم قاصدي مرباح تأمل في عودة ارتفاع سعر البرميل، إلا أن استمرار الوضع أدى بالبلاد إلى الأزمة، رغم بقاء القطاع التجاري في مستوى مرتفع، حيث بلغت الصادرات عام 1988 حوالي 8,10 مليار دولار مقابل واردات بـــ 7,3 مليار دولار، بالمقابل سجلت المديونية زيادة معتبرة من 18,5 مليار دولار عام 1985 إلى 28,6 مليار دولار عام 1989، مما دفع بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي واعتماد ثلاثة برامج استقرار وتصحيح هيكلي، عرف الأول بـــ "ستاندباي في 1989"، والثاني في 1991 والثالث في 1994، مع برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية، الشيء الذي تسبب في اعتماد إجراءات قاسية، كتخفيض قيمة الدينار الذي فقد أكثر من 40 % من قيمته، وتآكل القدرة الشرائية، وتسريح أكثر من 600 ألف عامل، وغلق أو خوصصة المؤسسات، ما ساهم في تراجع النسيج الصناعي الذي لم يعد يمثل إلا 5 % من الناتج، مقابل 15% في نهاية السبعينات.

وعلى عكس الأزمة الحالية، فسنتي 1986 و1987 فتحتا المجال لاعتماد سياسات إصلاحية "جريئة"، رغم تباين المواقف حول الحفاظ أو إلغاء التخطيط المركزي بضوابط السوق، فتمت مراجعة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتم تشكيل مجموعة عمل شملت خبراء في عدة مجالات ، قدموا في1987 أول تقرير تم تبني العديد من مبادئه من قبل حكومة حمروش في 1989.

ب- نفس الأسباب سنة 2015 تؤدي إلى نفس النتائج:

جاءت الأزمة الجديدة بمؤشرات مماثلة، فالنسيج الصناعي بقي متواضعا، والصناعة لا تمثل سوى 5 % من الناتج المحلي الخام، والمحروقات تمثل 96 % من الصادرات و60 % من الجباية. وعلى غرار ما تم في أزمة 1986، حيث قررت الحكومة التخلي عن تطبيق المخطط الخماسي 1985- 1989 ، حيث كان ميترو الجزائر من بين المشاريع المضحى بها، فإن الحكومة الحالية بدأت بتعليق أو إلغاء المشاريع التي لم تعتمد، بما في ذلك مشاريع الترامواي، وعكس الوضع في 1986، فإن الجزائر استفادت من احتياطي صرف يغطي عمليات التجارة الخارجية ويقدر بحوالي 150 مليار دولار، كما أن مستوى المديونية متدن بـــ 3,5 مليار دولار؛ لكن بالمقابل، تعاني الجزائر من عجز في الميزان التجاري بحوالي 7 مليار دولار وكذا ميزان المدفوعات خلال السداسي الأول من السنة، فضلا عن زيادة اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات الذي يمكن أن ينضب تقريبا في2017 إذا استمر تراجع سعر البرميل من النفط.

ويتوقع الخبير الدولي "جورج ميشال" أن تتأثر دول عديدة مصدرة للنفط في2016، مع استمرار تدهور إيراداتها بنسبة 40 إلى45%، مشيرا إلى أن الجزائر من بين البلدان التي ستعاني لضيق هوامش حركتها وعدم تنوع اقتصادها، حيث ستمثل السنة المقبلة عاما صعبا بالنسبة للاقتصاد الجزائري. (13)

2- المعاملات الجارية وتسجيل عجز لأول مرة منذ15 سنة:

حذر صندوق النقد الدولي الجزائر من الأخطار التي تهدد الاستقرار الاقتصادي الوطني، حيث قال الصندوق أنه ولأول مرة منذ 15 سنة تقريبا، سيسجل الاقتصاد الجزائري عجزا في حساب المعاملات الجارية، داعيا إلى اتخاذ إجراءات سريعة

للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومرافقتها بإصلاحات واسعة النطاق لتنويع الاقتصاد وتحسين التنافسية وترقية النمو التضامني وإنشاء مناصب شغل، كما سجل على المدى المتوسط زيادة نسب العجز نظرا للاستهلاك الداخلي القوي للمحروقات مع تراجع أسعار النفط اللذين يؤثران على مداخيل الصادرات، حيث ستستمر الواردات في الارتفاع بحافز النفقات العمومية مشيرا إلى عدم تنوع الصادرات بشكل كاف، ويرتقب الصندوق ارتفاع نسبة عجز الميزانية إلى ما يفوق 07 % نظرا لتراجع عائدات المحروقات، والارتفاع المعتبر لنفقات الاستثمار واستمرار النفقات الجارية الهامة ، حيث أكد الصندوق أن العائدات المحققة خارج المحروقات تظل دون قدراتها، بينما تعد كتلة الأجور مرتفعة، والإعانات والتحويلات جد مكلفة، حيث تعادل نحو 26 % من الناتج المحلي الخام، مشيرا الى أن احتياط الميزانية قد يسجل انخفاضا للسنة الثانية على التوالي.

واعتبر التقرير أن الجزائر تتمتع باستقرار اقتصادها الكلي، إلا أنها بحاجة إلى نمو أسرع وتضامن أكثر لخلق مناصب شغل كافية لصالح فئة الشباب.

وعلى أساس كافة هذه المعطيات، نوه مجلس ادارة الصندوق بانتعاش النشاط الاقتصادي وتراجع نسبة التضخم من جديد، وأهمية هوامش التحرك، ولكنه يسجل في نفس الوقت بعض نقاط الضعف المتزايدة في سياق تراجع أسعار النفط وتدهور الوضع المالي ورصيد المعاملات الجارية وانخفاض احتياط الميزانية واحتياطات الصرف، كما أشار التقرير الى ضرورة تطهير المالية العمومية القائمة على قواعد مالية موثوقة لتدارك العجز المتنامي في الميزانية وضمان استمرار المالية العمومية، وجاءت هذه المعاينة في التوصيات الرئيسية لهيئة " بريتن وودز" التي نشرتها في مذكراتها الإعلامية في إطار التقييم السنوي لاقتصاد الجزائر وفقا لأحكام المادة 4 من قانونها الأساسي.

وفي تحليله لوضعية الجزائر الاقتصادية خلال سنة 2014، أشار مجلس إدارة الصندوق إلى تعزيز النشاط الاقتصادي مع احتمال بلوغ نسبة نمو فعلي في الناتج المحلي الخام تقدر بـــ 04 % سنة 2014، مقابل 2,8 % سنة 2013، كما تشير الهيئة المالية الدولية إلى أنه يتوقع تسجيل تقدم في قطاع المحروقات لأول مرة خلال السنوات الثمانية الأخيرة، بينما يظل النمو في القطاعات الأخرى واعدا، وأضاف الصندوق أن نسبة التضخم تراجعت بشكل معتبر لتبلغ 2,1 % ، لاسيما بفضل ضبط السياسة النقدية. (14)

1- الجزائر ليست بمنأى عن أزمة أشد من صدمة الثمانينات

اعتبر الدكتور والاقتصادي ومدير معهد التنمية للموارد البشرية، محمد بهلول، أن تداعيات تقلبات أسعار النفط يمكن أن تقود إلى صدمة أشد من تلك التي عاشتها الجزائر خلال الثمانينات، حيث ستؤثر مع استمرارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي بسرعة، وندخل بعدها مرحلة كلفة الأزمة التي بدأت أول مظاهرها بتدهور قدرة الدينار الشرائية.

كما أننا نشهد أولى إرهاصات الأزمة مع هشاشة العملة، حيث يفقد الدينار من قيمته، أيضا مع بروز مضاعفات ستمس الاستثمار والتشغيل والمشاريع، كما أن البنية الاقتصادية للجزائر هشة وتماثل تقريبا ما كان سائدا خلال الثمانينات، حيث كانت الجزائر تمتلك قدرة تصديرية، فضلا عن صناعة منتجة، بينما نرتكز حاليا على تعظيم ميزانيتي التجهيز والتسيير والاستيراد، وهو وضع يقود إلى الانسداد"، حيث أنه لم يتم طوال السنوات الماضية استخلاص الدروس من الماضي، وهذا لغياب المؤسسات التي تجعل من تراكمات الماضي رأسمال يتم توظيفه، اذ وجدت كل المساعي الرامية إلى التغيير طريقا مسدودا وعقبات وكوابح حالت دون إحداث أي تغيير جوهري، سواء على مستوى البنية الاجتماعية أو المجموعات الاجتماعية التي تؤطر الاقتصاد الوطني الذي يظل غير تنافسيا ومغلقا، ونلاحظ أن الحوكمة الرشيدة ضرورية، لكن ما

يلاحظ هو محدودية التدابير التي يتم اعتمادها لمواجهة الأزمات، حيث يتم اللجوء إلى اقتطاعات في الميزانية تحت باب الترشيد، ولكن ما كان يجب القيام به هو توظيف محكم لموارد السوق وتجنيدها، وبدل ذلك يتم اللجوء إلى حلول جاهزة كالحد من تداول العملة الصعبة أو مراقبتها، وتعليق أو إلغاء المشاريع، وتجميد التوظيف لاسيما في الوظيف العمومي، ومحاولة استقطاب الموارد المالية المتداولة في السوق الموازي، وهذه حلول غير كافية لمواجهة أزمة حادة.(15)

رابعا- بعض الحلول المنتهجة و المقترحة للخروج من الأزمة:

1- وثيقة البنك المركزي للتخفيف من أثر الصدمة الخارجية على الاقتصاد الوطني

لمواجهة تنامي الأزمة الخارجية اتخذت السلطات العمومية سنة 2015 العديد من الإجراءات تمثلت خصوصا في:

أ- تشديد المعايير المعتمدة في مجال قوانين تأطير عمليات الاستيراد بواسطة رخص الاستيراد، ومباشرة بنك الجزائر إجراءات تصحيحية لتحديد القاعدة المالية للمستوردين لإتمام إجراءات التوطين المصرفي، مع التقليص لمرتين في معامل الاحتياطي الإلزامي للأموال الخاصة للبنوك مقارنة بالتزاماتها في مجال التجارة الخارجية وتعزيز الرقابة عليها مباشرة على مستوى الوكالات البنكية.

ب- قيام البنك المركزي الجزائري شهري نوفمبر وديسمبر2015 بعمليات تدقيق ومراجعة مالية مقابل مخاطر الدورة المالية، بهدف قياس مدى مقاومة هذه البنوك للأزمات، وكذا تطوير وسائل الرقابة والحذر.

ت- دخول مركزية المخاطر الجديدة حيز النشاط في منتصف سبتمبر2015، مما يساهم في إعادة البعث الفعلي للقروض الاستهلاكية

ث- قيام البنك المركزي في أكتوبر2015 ببعث عمليات تمويل البنوك التجارية، بعد فترة طويلة من المعاناة من فائض السيولة في السوق النقدي، من خلال ضخ الأموال في الاقتصاد الوطني.

ج- تظهر التطورات النقدية للسداسي الأول لـــ 2015 استقطاب نقدي طول الخمسة أشهر الأولى من السنة، بينما مؤشر النقد الائتماني/ حجم النقد M2 قد واصل مساره التصاعدي نظرا للمستوى العالي لهذا المؤشر 28,2% نهاية 2015؛ كما أن قدرات البنوك على تطوير الادخار المالي لأجل تبقى مهمة؛ بالإضافة إلى كون قانون المالية التكميلي 2015 يجسد الامتثال الضريبي الإرادي الذي تلعب فيه البنوك دورا أساسيا وفعالا في ظل الأزمة، والمساهمة الفعالة للتوليفة النقد الائتماني والادخار المالي لأجل لابد أن تكون الدعامة الأساسية لمخطط التمويل البنكي للنمو، في ظل حالة إعادة بعث تمويل البنك المركزي الجزائري للبنوك التجارية.

ح- بالموازاة مع ديناميكية دور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي يجب عليها أن تقوم بما يلي:

- تطوير قدراتها على مرافقة إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة PME Productive، بالتعاون مع الهيئات المالية لضمان القروض البنكية.

- إضفاء ديناميكية على وظيفة إرشاد وتوجيه ونصح الزبائن Conseil a la Clientèle، وكذا الخبرة في مجال تحليل المشاريع لترقية نمو القروض الاستثمارية.(16)

2- بعض أهم اقترحات الخبراء فيما يخص ميزانية الدولة

تلخصت أهم اقتراحات الخبراء الاقتصاديين للخروج من الأزمة فيما يلي:

- التصريح بمسار عام خاص بالميزانية يمتد على فترة زمنية من 03 الى04 سنوات لإظهار رؤية تتجاوز المدى القصير جدا، ولتوزيع جهود التعديل والتصحيح عبر الزمن خلال هذه الفترة.

- الحفاظ على القيمة الاسمية الحالية لنفقات التسيير لعدة سنوات وذلك بهدف تخفيضها في الأجل الفعلي.

- إن التخفيضات في نفقات التجهيز يجب أن تكون بنسب عقلانية لعدم قدرة الاستثمار الخاص اخذ المشعل في الأجل القصير؛ والتخفيضات الجذرية في الاستثمار الحكومي ستكون لها تكلفة اجتماعية معتبرة، خاصة في ما يخص البطالة وسيجر الدولة إلى حالة الركود التضخمي، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل ميزان المدفوعات كما أنه من اللازم عدم القيام بتعطيل عمليات استيراد المنتجات التموينية للصناعة والآلات و سلع التجهيز.

- منح الأولوية للرفع من الاستثمار الخاص لتعويض انخفاض النفقات العمومية، واقتراح أن تقوم الحكومة بقبول كل المشاريع المقدمة والمبررة اقتصاديا والموافقة للقوانين خلال فترة التعديلات الحالية.

- اقتراح تطبيق القاعدة 51/49% وفق القطاعات (مثلا القطاع السياحي)، وحجم الاستثمارات، ويقترح أيضا إمكانية حيازة المستثمرين الأجانب لنسبة أكبر من49%، لكن بتقييد عمليات تحويل الأرباح إلى نسبة 49%، مع تحديد المزايا التي تتحصل عليها المؤسسات وفقا لنسب المشاركة الأجنبية في رأس المال.

- توجيه والتقليل التدريجي من الإعانات الموجهة إلى الخواص، لكي تجد مع الوقت صفتها الاجتماعية.

- الإبقاء على قيمة الرسم على النشاط المهني TAP في نفس المستوى المدرج في قانون المالية التكميلي لـــ 2015.

- الإبقاء على نفس نسب الضريبة على الأرباح IBS الخاصة بأنشطة الإنتاج، الخدمات، الواردات، المدرجة في قانون المالية التكميلي 2015، مع مراعاة تخفيضها بالنسبة لقطاع السياحة.

- التخفيض من حجم المساعدات الضمنية المقدمة من قبل الدولة لفائدة بعض المؤسسات العمومية، والتعديل من السياسات الضريبية والرسوم الجمركية لتحفيز المؤسسات على رفع نسبة الاندماج فيها.

- الرفع من نسبة الرسم على القيمة المضافة على المنتجات الراقية والكمالية والمنتجات المستوردة.

- تشجيع التخفيض من استهلاك الطاقة من خلال:

أ- التقليل من استيراد السيارات التي تستعمل غاز البترول.

ب- تقييد استيراد السيارات في حدود 100.000 سيارة سنويا أو أقل.

ت- احتكار الدولة لاستيراد المكيفات المقتصدة للطاقة لبضع سنوات.

ث- التقليل أو إيقاف تصنيع المكيفات الهوائية المستهلكة للطاقة.

- إشراك البنك العالمي في الشراكة العمومية الخاصة (Partenariats Public Prives PPP)، من خلال عمليات التقييم، التمويل، وانجاز الآليات اللازمة لمكافحة الفساد وتضخيم الفواتير.

- إشراك البنوك الخاصة في تمويل الهياكل القاعدية لتفادي المشاكل البنكية الناجمة عن التحويلات الضخمة لمكونات الادخار الخاص للبنوك العمومية لفائدة البنوك الخاصة

- تشجيع المؤسسات المحلية بتقديم مزايا لانجاز المشاريع في حدود 20% من قيمة المناقصة الخاصة بالمشروع مقارنة بعروض المؤسسات الأجنبية، إضافة إلى إمكانية تمديد آجال الانجاز بـــ40%، لمنح فرص إضافية للمؤسسات المحلية للظفر بالصفقات العمومية والحفاظ على العملة الصعبة داخل الاقتصاد.

- توجيه الأولوية في منح الإعانات للقطاعات التي لا يمكن للإنتاج المحلي فيها إن يغطي الطلب الداخلي.

- إنشاء ثلاث أقطاب سياحية واستجمامية كبيرة لتلبية الطلب الداخلي، لما لها من خاصية استقطاب يد عاملة ضخمة.

- تقديم تحفيزات ضريبية للمؤسسات العمومية والخاصة التي تقوم بتحويل بعض نشاطاتها إلى مناطق الجنوب والهضاب العليا.(17)

الخاتمة

يتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية العالمية في عدة مجالات، لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة التحديات التي تفرزها هذه الأزمات. واعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول يجعله اقتصادا هشا معرضا لتقلبات أسعار البترول، ويتأثر بكافة الأزمات العالمية. لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الفلاحة،الصناعة والسياحة) لإسهامها في التنمية الاقتصادية، مع ضرورة القضاء على العقبات التي تعيق الاستثمار خاصة البيروقراطية و الرشوة و جميع أشكال الفساد الأخرى.

ولتجنيب الجزائر المزيد من الغرق في الأزمة لابد على الحكومة تبني المصالحة الاقتصادية من خلال القضاء على الاقتصاد الموازي الذي يكلف الدولة خسائر فادحة، مع تبسيط إجراءات تأسيس الشركات المصغرة والصغرى لامتصاص السيولة وترسيم سوق الصرف الموازية بفتح مكاتب الصرف الخاصة ضمن القانون التجاري الجزائري، تحرير السوق النقدية بتحرير سعر الفائدة، وإطلاق منتجات بنكية مبنية على المشاركة والمضاربة (رأس المال المخاطر واحتساب العمل في رأس مال الشركات)، إلى جانب تفعيل رؤية الجزائر2030، ونموذج النمو 2019 الذي قامت بإعدادهما كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالاستشراف والإحصائيات في أوت 2013، واللذان استهدفا نموا مستديما بين 7 و10 بالمائة ثم الإقلاع الاقتصادي في 2019 والنشوء في 2030.

الهوامش

[1]) demerguc kunt et Als ,"inside the crisis,an amperial analysis of banking systems in Distress",IMF working paper Wp /00/56 ,oct 2000

[2]) Fredric Mishkan,"Financial policies and the prevention of financial crisis in emerging market countries", A paper of the NBER conference Economics of financial crises in Emerging Market countries, Woosstock Vermant ,oct ,19-21,2000

3)- محمد السيد سليم، «تحليل السياسة الخارجية»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص 358.

4)- عبد الرحمن تومي،« قراءة في الأزمة المالية الراهنة» ،مجلة دراسات اقتصادية،العدد الثالث عشر، مركز البصيرة، الجزائر، سبتمبر 2009، ص ص 119-120.

5)- بوعون يحياوي نصيرة،« الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي »، دار الطباعة الصفحات الزرقاء، الجزائر 2011، ص 17-18.

6)- د/ أحمد جلال عبد العظيم،"فعاليات ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، مصر، بتاريخ 2008/11/09.

7) Tewfik Abdelbari, « ce que l'Algérie a dépensé en 15 Ans »,vu le jeudi 30 juillet 2015.http ://www.tsa-algerie.com/category/economie/

8) www.ons.dz

9)www.imf.org

10) www.forums.bladi-dz.com

11). ناصر مراد، "اثأر الأزمة الاقتصادية الراهنة- حالة الجزائر-"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/02/10على الموقع :

http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/12/.doc
12) بوقصة سليمة،"الأزمة المالية العالمية و الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ،2009 ،ص 160 .
13) حفيظ صواليلي و سعيد بشار،" شبح أزمة 86 يلوح في سماء الجزائر"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/08/23 على الموقع :
http://www.elkhabar.com/press/article/88508/sthash.6eqvm.kuc2iykr.dpuf
14) دون اسم الكاتب ،" أزمة تهدد الاقتصاد الجزائري باستمرار تراجع أسعار النفط"،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/12/12على الموقع : http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news
15) محمد بهلول، "الجزائر ليست بمنأى عن أزمة أشد من صدمة الثمانينات"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/08/23 على الموقع :
http://www.elkhabar.com/press/article/88508/#sthash.X6eqvm.kuc2iykr.dpuf
16) « Mesures pour atténuer l'impact du choc externe sur l'économie nationale », Banque central d'Algérie, 08 /09 /2015.
17) Raouf Boucekkine et Nour Meddahi, « Pour faire face au contre-choc pétrolier : Quelle politique budgétaire ? Comment financer l'économie ? »,
Vu le 13 /12/2015 sur le lien :
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&oKHcGWByYQFggrM=http%3A%2F%2Fgremaq.univ-Quel_budget_quel_financement_Final.pdf